آليات بناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر –عرض تجارب دولية–

Mechanisms for Building an Effective Strategy to Enhance Industrial -Handling in Algeria -A presentation of International Experiences

زواوي حميدة*[1]

[1] جامعة محمد بوضياف –مسلة–، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، hamida.zouaoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/28 تاريخ القبول: 2024/12/31 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة آليات بناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر من خلال عرض تجارب دولية ناجحة مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. تم تنفيذ هذه الدراسة من خلال مقارنة تحليلية للتوجهات الاستراتيجية والتقنيات المتبعة في تلك الدول وتطبيقاتها على المستوى المحلي في الجزائر وفقا لاحتياجات السوق المحلي والتحديات القائمة، مع التركيز على تطوير البنية التحتية، تبني التكنولوجيا الحديثة، وتحسين كفاءة العمليات الصناعية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها بناء على هذه المقارنة التي تمت مع هذه الدول أن الجزائر بحاجة إلى تحسين البنية التحتية اللوجستية، استثمار الجزائر في التكنولوجيا المتطورة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الحاجة إلى تدريب الكوادر البشرية على التقنيات الحديثة وتطوير المؤسسات الحكومية لدعم الصناعة المحلية والمناولة الصناعية.

الكلمات المفتاحية: مناولة صناعية؛ مؤسسة آمرة؛ مؤسسة مناولة؛ تجربة الجزائر؛ تجارب دولية.

تصنيف JEL: L24 ; M55 ; L14 ; L1.

Abstract:

This article aims to study the mechanisms for building an effective strategy to enhance industrial handling in Algeria by presenting successful international experiences such as those of Japan, the United States, and Europe. The study was conducted through a comparative analysis of the strategic trends and technologies adopted in these countries and their applications at the local level in Algeria, focusing on infrastructure development, the adoption of modern technologies, and improving industrial operations' efficiency. The key findings indicate the need to improve logistics infrastructure, invest in advanced technology, strengthen public-private partnerships, and enhance the training of human resources in modern technologies, in addition to the need for government policies that support local industry and industrial handling.

Keywords: Industrial handling; Commanding institution; Handling enterprise; Algeria experience; International experiences.

Jel Classification Codes: L24;M55;L14; L1.

* زواوي حميدة،

I. مقدمة:

تعتبر المناولة الصناعية من الموضوعات التي تكتسب أهمية متزايدة في السياق الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت خيارا استراتيجيا حاسما للمؤسسات الراغبة في تحقيق النمو المستدام والبقاء في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتنافس الشديد. فقد أظهرت المناولة الصناعية باعتبارها أسلوبا اقتصاديا متقدما دورا كبيرا في تعزيز التكامل بين وحدات القطاع الصناعي، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والاتجاهات المتزايدة نحو التكتلات الاقتصادية والتنسيق بين الدول الصناعية في مجال الإنتاج والتسويق. وفي هذا السياق، تبرز المناولة الصناعية كعامل حيوي يساهم في بناء علاقات تعاون وتكامل بين وحدات النشاط الصناعي، مما يعزز من قدرات هذه الوحدات على تحسين جودة منتجاتها وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية. ولقد أصبحت المؤسسات الكبرى تعتمد بشكل متزايد على أسلوب المناولة الصناعية من أجل تعزيز قدرتها التنافسية، الحفاظ على حصتها في السوق، ورفع أدائها العام.

أما في الجزائر، فقد أصبح مجال المناولة الصناعية جزءا أساسيا من اهتماماتها الاستراتيجية، في إطار سعيها للنهوض بالقطاع الصناعي وتنويعه. حيث بدأت الشركات الجزائرية تتوجه نحو تبني أسلوب المناولة الصناعية بهدف تحسين علاقات التعاون بين الوحدات الصناعية المحلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في مواجهة التحولات العالمية المتسارعة. على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير هذا المجال، لا يزال أسلوب المناولة يعاني من قلة الانتشار والاستخدام الفعال، وذلك بسبب عدة تحديات وعراقيل حالت دون تطوره. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في الإجراءات والآليات الحالية، مع الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال. في هذا الإطار، تمحورت إشكالية بحثنا في محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

I-1إشكالية الدراسة :

ما هي الآليات التي يمكن استخدامها لبناء استراتيجية فعالة تعمل على ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول الرائدة في هذا المجال؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

-الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية؛

-المناولة الصناعية في الجزائر والتحديات التي تواجهها؛

-تجارب الدول في المناولة الصناعية؛

-آليات بناء استراتيجية لدعم المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال.

I-2أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة آليات التي يمكن استخدامها لبناء استراتيجية فعالة تعمل نعلى ترقية المناولة الصناعية في الجزائر من خلال:

-التعرف على المناولة الصناعية في الجزائر والتحديات التي تواجهها؛

-عرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المناولة الصناعية كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛

-العمل على الاستفادة من تجارب هذه الدول في الجزائر.

I–3منهجية الدراسة :

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والمتعلق بآليات بناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل، للتمكن من وصف الظاهرة من مختلف الجوانب النظرية والتركيز على تحليل بعض الاحصائيات والمعطيات المرتبطة بواقع الظاهرة.

IIالإطار النظري للدراسة :

II – 1 الإطار المفاهيمي للمناولة الصناعية :

II – 1–1مفهوم المناولة الصناعية : تعتبر المناولة الصناعية من أبرز الاستراتيجيات وأكثرها قدرة على التنمية الصناعية، ولتوضيح مدلول هذا الموضوع وجب أولا تقديم المعنى اللغوي وبعدها المعنى الاصطلاحي للمناولة الصناعية كما يلي :

–المفهوم اللغوي للمناولة: المناولة في اللغة تعني العطاء، فهي من مصدر ناول ينال مناولة، فهي مناول (بكسر الواو) والمفعول مناول، ف (ناوله الشيء) أي أعطاه إياه، أي أعطاه بيده. (مبسوط، الهواري ، و مبسوط، 2021، صفحة 132)

–المفهوم الاصطلاحي للمناولة الصناعية: هناك العديد من التعاريف للمناولة الصناعية والتي قدمت من طرف العديد من الباحثين في هذا المجال نذكر منها:

–تعريفBernard Chaillou: المناولة الصناعية على أنها كل عمل يتطلب تحقيقه تدخل وكيل أو عميل خارجي ويكون ذلك إما من خلال التعريف بالمهام الموكلة (عن طريق تنفيذ الوثيقة المفصلة لمهام المناولة) أو من خلال التعريف بأساليب العمل المطلوبة (عن طريق تنفيذ وثيقة نموذج المناولة) أو من خلال انجاز المهام قيد التنفيذ (عن طريق تنفيذ جزء من المهام أو الخدمة المناولة) ويتم تنفيذ هذا التدخل حتى الانتهاء الكامل من المهام المناولة.

–تعريف Barreyre المناولة هي العملية التي تقوم من خلالها مؤسسة ما بالاتفاق مع شركة أخرى لتقوم بأعمال ونشاطات لصالحها مع الاحتفاظ بالمسؤولية الاقتصادية كاملة ضمن دفتر شروط، أي أن المناولة هي عنصر من عناصر سياسة التعاقد الخارجي Impartition ومضمونها هو مشاركة طرف معين (طرف خارجي عن المؤسسة) في صناعة منتوج من خلال تفويضه للقيام بجزء من النشاط أو بالنشاط كله أو بعدد من الأنشطة.(قلوش و سحنون، 2018، صفحة 33)

–تعريف Martinet: عقد عن طريقه تقوم المؤسسة المسماة الآمرة بالتعهد لمؤسسة أخرى بإنتاج منتجات نصف مصنعة من أجل أن تقوم ببعض العمليات، قبل أن تقوم بردها. (بوخرص، صكري ، و نشاد، 2021، صفحة 72)

–تعريف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: المناولةالصناعية هي كل علاقة تعاقد يتم إبرامها لفترة محدودة أو غير محدودة بين طرفين أو أكثر في مراحل الإنتاج (تصميم، دراسة، صناعة منتجات وسيطة، صناعة نهائية...الخ) والتسويق والصيانة في إطار مجموعة من الشروط ملزمة لطرفي العقد خدمة لمصالحهما المتبادلة. (المنظمة العربية للتنمية الصناعية)

–تعريف المشرع الجزائري: فقد عرف المناولة الصناعية في الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 02 ماي 2018 والمتعلقة بالإعفاءات الجمركية للمؤسسة المناولة حسب المادة 20 على النحو التالي: هي العملية التي من خلالها تعهد (المؤسسة الآمرة) إلى المؤسسة الأخرى (المناولة أو المتلقية الأوامر) وتحت مسؤوليتها تنفيذ كل أو جزء من عقد المناولة التي يقوم مقام الاعتماد. (25، الصادرة بتاريخ 02 ماي 2018، صفحة 15)

–تعرف المناولة الصناعية بأنها جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر تسمى منفذ للأعمال أو مناولة أو مجهزة متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين.(شارف، 2017، صفحة 163)

نستنتج من التعاريف السابقة بأن المناولة الصناعية هي عملية نقل وتنظيم المهام الصناعية أو الإنتاجية بين الشركات أو المؤسسات، حيث تقوم مؤسسة (المؤسسة الآمرة) بتكليف مؤسسة أخرى (المؤسسة المناولة) بتنفيذ مهام محددة تتعلق بالتصنيع، التجميع، الصيانة، أو غيرها من الأنشطة المرتبطة بالعملية الصناعية. تهدف المناولة إلى تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف والمهارات التي تمتلكها الشركات المناولة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للشركات المستفيدة من هذه الخدمات.

II –1–2 أنواع المناولة الصناعية : نميز في المناولة الصناعية أنواعا مختلفة لكونها تصنف حسب العديد من المعايير والتي نذكر منها :

–أنواع المناولة حسب طبيعتها: لأن المجال الصناعي عادة ما يكون مبني على معيارين القدرة على الإنتاج والتخصص التقني للمؤسسة فإن هذا التصنيف يندرج ضمنه نوعان:(زيدان غربي و الداوي، 2019، صفحة 63)

***المناولة على أساس القدرة على الإنتاج (أو طاقة الإنتاج):** تلجأ إليها المؤسسة في حالة أنها لم تستطع رفع طاقتها الإنتاجية خاصة إذا كان حجم طلبيات المؤسسة متغيرة باستمرار.

***المناولة على أساس التخصص:** تلجأ إليها المؤسسة الآمرة في حالة امتلاك المؤسسة المناولة التجهيزات والآلات المتخصصة وكذلك العمال المؤهلين والمتمكنين.

–أنواع المناولة حسب المدة: في هذا النوع يتم التصنيف على أساس مدة المناولة وتنقسم إلى:(زرقاني، 2014، صفحة 195)

***مناولة ظرفية سببية:** المؤسسة التي تعطي الأوامر تنتج بإمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجا إلى المناولة في تنفيذ جزء من العملية الإنتاجية.

***مناولة هيكلية (دائمة):** هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمناول طويلة المدى وأحيانا دائمة.

–أنواع المناولة وفقا لتفويض العمل: يمكن أن يبدأ تفويض العمل أو مهمة المناولة من مجرد عمل بسيط يتم تنفيذه وفقا للطريقة التي تحددها المؤسسة التي تقدم الأوامر، حيث تقوم بتوفير المواد الأولية والمعدات للمؤسسة المناولة. كما يمكن أن يكون التفويض شاملا لإنتاج منتج معقد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تضمين أنواع أخرى ضمن استراتيجية المقاولة من الباطن، إلا أن الأساس الذي يتم من خلاله تصنيف هذه الأنواع هو الخصائص التي تتسم بها هذه الاستراتيجية.

–المناولة حسب محل التطبيق: نميز فيه: (ترمول و بلحيمر، 2017، صفحة 336)

***مناولة جهوية:** المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناولة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة واحدة، مثلا :المؤسسات المحاذية للمؤسسات الكبرى.

***مناولة وطنية:** المؤسستان تنتميان إلى دولة واحدة.

***مناولة دولية:** المؤسستان تنتميان إلى دولتين مختلفتين، والمناول عادة ما يكون فرع تابع للمؤسسة الأم وهي التي تعطيله الأوامر.

–مناولة حسب درجة تعقد العلاقات: نميز فيه: (العايب، بكطاش، و العايب، 2021، صفحة 261)

***مناولة بسيطة:** هناك علاقة مباشرة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناولة.

***مناولة متدرجة:** في هذه الحالة يوجد تدرج في المناولين حسب أهميتهم لذلك تكون العلاقة بينهم وبين المؤسسة الآمرة غير مباشرة.

–مناولة حسب الموضوع: نميز فيه: (علالي و عراب، 2013، صفحة 08)

*__مناولة صناعية__: تتعلق المناولة بسلع مادية مثل مناولة قطع خاصة بالصناعة الميكانيكية.

*__مناولة الخدمات__: تتعلق المناولة بأشياء غير مادية مثل الصيانة.

II –1–3 أهمية المناولة الصناعية : تتمثل أهمية المناولة الصناعية في :(مهلل، 2014، صفحة 23)

–خفض التكاليف وزيادة الكفاءة: من خلال الاستفادة من الخبرات والموارد المتخصصة لدى الشركات المناولة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.

–تحسين القدرة التنافسية: تتيح المناولة للمؤسسات تحسين جودة منتجاتها، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

–تركيز المؤسسة على نشاطها الرئيسي: بفضل المناولة يمكن للمؤسسة تركيز جهودها على الأنشطة الأساسية التي تميزها، مثل البحث والتطوير أو التسويق، مع توكيل الأنشطة الثانوية للمؤسسات المتخصصة.

–التكيف مع التغيرات السوقية: تسهم المناولة في تمكين المؤسسات من التكيف بسرعة مع التغيرات في الطلب والإنتاج، وتساعد في زيادة مرونتها في التعامل مع الأزمات الاقتصادية.

–توفير فرص عمل وتنمية المهارات: تشجع المناولة على خلق فرص عمل جديدة في الشركات المناولة، مما يعزز من تنمية المهارات التقنية والإدارية في السوق المحلي.

–دعم الابتكار والتطوير التقني: يمكن للمؤسسات المناولة أن تقدم تقنيات وحلول مبتكرة تساهم في رفع مستوى الإنتاج وجودته، وبالتالي دعم الابتكار داخل المؤسسة الأم.

–تعزيز التعاون الصناعي: تعزز المناولة الصناعية من روابط التعاون بين الشركات، مما يساهم في إنشاء شبكة صناعية مترابطة تساهم في تطوير القطاع الصناعي ككل.

–دعم التوسع والنمو: تسهم المناولة في تمكين الشركات من توسيع نطاق أنشطتها وإنتاجها دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة في بنية تحتية أو معدات جديدة.

–تحقيق المرونة في الإنتاج: يمكن للمؤسسات الاستفادة من المناولة لتوسيع قدرة الإنتاج أو التنوع في المنتجات بشكل أسرع من الاعتماد فقط على مواردها الداخلية.

–دعم الاستدامة الاقتصادية: تساهم المناولة في تحسين استدامة المؤسسات من خلال تحسين استغلال الموارد وتقليل الفاقد في الإنتاج.

IIIواقع المناولة الصناعية في الجزائر :

III –1تطور المناولة في الجزائر :

لم تحظ المناولة في الجزائر باهتمام السلطات العمومية في الفترة ما بين 1963 و 1988، وذلك بسبب طبيعة النظام الاقتصادي السائد آنذاك الذي لم يسمح بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التابعة للقطاع العام، مما أدى إلى ظهورها بشكل محدود للغاية. ورغم ذلك، أشار التقدير التمهيدي للمخطط الرباعي 1974-1977 إلى أهمية المناولة كأداة استراتيجية لتحقيق الانسجام في عمليات تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية. كما تناول القانون المدني الصادر في 26 سبتمبر 1975 المناولة الفرعية، حيث منح العامل الحق في إقامة دعوى مباشرة ضد صاحب العمل في حال امتناع المؤسسة الأصلية عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة.

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية كبيرة، حيث تم إعادة الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال إصدار قانون رقم 88-25

المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص في مجالات متعددة. مع استمرار سياسة الإصلاحات الاقتصادية، تم إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع لشركات كبرى.

في بداية التسعينات، تم إصدار قانون الصفقات العمومية في 9 نوفمبر 1991، المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301، الذي خصص قسما للمقاولة الفرعية كوسيلة لتنفيذ المشاريع الكبرى. كما تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، مما ساعد في تعزيز علاقات المناولة في الجزائر. (حساني، 2019، الصفحات 133-134)

ومع ذلك، لم يكن هناك نص قانوني صريح يعكس اهتمام الدولة بقطاع المناولة كأحد الخيارات الاستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي، وهو ما تم معالجته جزئيا في عام 2001 بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، الذي ركز على أهمية المناولة في تعزيز نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات. وفي عام 2017، وبعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر نتيجة لانخفاض أسعار البترول، تم إصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، والذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد خصص هذا القانون فصلا كاملا لتعزيز المناولة في إطار سياسة وطنية تهدف إلى تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث نص على تشجيع الدولة للتكامل في قدرات المناولة الوطنية. (بحري و بوعكاز، 2020، صفحة 99)

III –2ركائز المناولة الصناعية في الجزائر :

تتمثل الهيئات الداعمة للمناولة الصناعية كما أشرنا سابقا في:

III – 2–1 البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة : تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 11 ديسمبر 1991 استنادا إلى توصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبمساعدة وزارة الصناعة التي قدمت دعما قويا لتعزيز العلاقات في مجال المناولة. وقد تبع ذلك إنشاء ثلاثة فروع أخرى في قسنطينة، وهران وغرداية. تعد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا حيويا للتنمية الاقتصادية، يختص في تشجيع المناولة الصناعية وتقديم الخدمات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية، منخلال تسهيل الربط بين المؤسسات الطالبة للمناولة (الآمرة) والمؤسسات المنفذة لها، والجدولالتالييوضحبورصاتالمناولةالمستحدثةفيالجزائروعددالمؤسسات المنخرطةفيكل بورصة:

الجدول رقم –01–: بورصات المناولة في الجزائر

البورصة	الرمز	تاريخ الإنشاء	تاريخ الاعتماد
البورصةالجزائريةللمناولةوالشراكة	BASTP	11 سبتمبر 1991	12 أفريل 1992
بورصةالمناولةوالشراكةشرق	BASTPE	18 ماي 1993	08 جانفي 1994
بورصةالمناولةوالشراكةغرب	BASTPO	09 نوفمبر 1997	03 أكتوبر 1999
بورصةالمناولةوالشراكةجنوب	BASTPS	20 أفريل 1998	03 أكتوبر 1999

المصدر: عبد الرحمان خليل، نصر الدين بن نذير،**المناولة الصناعية في الجزائر واستراتيجية تطويرها**، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 58.

يتمثل الدور الأساسي للبورصات الجزائرية للمناولة والشراكة في تطوير وتنمية المناولة الصناعية والخدمات المرتبطة بها، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات على التفاعل والنمو. من أبرز هذه الأنشطة:

-إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الجزائرية: من خلال جمع البيانات الدقيقة حول إمكانيات الإنتاج والتقنيات المتوفرة لدى المؤسسات المحلية، مما يساعد في تحديد الفرص المتاحة لتحسين الإنتاجية.

-إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة على المستويين الوطني والدولي: من خلال تسهيل التبادل التجاري والاقتصادي بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية، وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية.

-تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية: عبر دعم الصناعات القائمة والمشاريع المستقبلية، والعمل على استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل فعال من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية.

-مساعدة المؤسسات بالنصائح والمعلومات اللازمة: تقديم الاستشارات المتخصصة في مجالات مثل تحسين الإنتاجية، والتوسع في الأسواق، وتطوير القدرات التكنولوجية.

-تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة: تنظيم فعاليات وورش عمل تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز الوعي حول أهمية المناولة الصناعية في تحسين القدرة التنافسية. (خليل و بن نذير، 2022، صفحة 58)

-إعداد المؤسسات للمشاركة في المعارض والصالونات: دعم الشركات في عرض منتجاتها وخدماتها في الفعاليات المحلية والدولية، مما يعزز من تواجدها في الأسواق العالمية ويزيد من فرص التعاون والشراكات.

من خلال هذه الأنشطة تساهم البورصات في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وتحقيق التكامل بين الصناعات المحلية والأسواق العالمية، مما يسهل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.

III -2-2 المجلس الوطني للمناولة : تم تأسيس المجلس الوطني للمناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أبريل 2003، الذي يحدد تكوينه وتنظيمه وسيره. يهدف هذا المجلس بشكل رئيسي إلى تشجيع انضمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التيار العالمي للمناولة، ويترأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتعدد مهام المجلس وتشمل:

-تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة: من خلال تزويد هذه المؤسسات بالموارد والدعم اللازم للاندماج في السوق العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية.

-تقديم اقتراحات لتحسين اندماج الاقتصاد الوطني: من خلال تطوير استراتيجيات وسياسات تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في القطاع الصناعي.

-ترقية الشراكة مع كبار أرباب العمل الوطنيين والدوليين: لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما يساعد في تبادل الخبرات وفتح أسواق جديدة.

-تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية: عبر تنظيم العلاقة والتفاعل بين مختلف بورصات المناولة المنتشرة في الجزائر، لتعزيز التكامل والتعاون بين مختلف الجهات. (نبو و بوعمرة ، 2018، صفحة 29)

وتكملا لهذه الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الاقتصادي في الجزائر، تم إنشاء **صندوق ضمان القروض** بموجب المرسوم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وهو مؤسسة مالية تتحمل مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيه. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء **مراكز التسهيل والمشاتل** التي تهدف إلى دعم وتحفيز هذه المؤسسات عبر توفير بيئة مناسبة لتنميتها وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو في سوق العمل المحلي والعالمي. هذه المبادرات تساهم في خلق بيئة اقتصادية ملائمة تسهم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تلك المتخصصة في المناولة.

III –2–3 مديريات وهيئات تتعلق بالمناولة الصناعية في الجزائر :

–المديرية العامة للصناعة: مسؤولة عن وضع السياسات العامة لدعم وتطوير القطاع الصناعي في البلاد، بما في ذلك تعزيز الإنتاج المحلي وتوجيه الاستثمارات في الصناعات المختلفة.

–المديرية الفرعية لتطوير الإدماج الصناعي: تركز على تشجيع التصنيع المحلي من خلال زيادة نسبة المكونات المصنعة محليا، وتعزيز التنسيق بين الشركات المحلية وموردي المواد الأولية.

–المديرية الفرعية لتطوير المناولة الصناعية : تختص بتطوير ودعم قطاع المناولة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم الدعم المالي والتقني وتشجيع نقل التكنولوجيا بين الشركات المحلية والأجنبية.

المديرية الفرعية لتطوير الصناعات التحويلية: تدعم الصناعات التحويلية مثل المواد الغذائية والبناء، من خلال تحسين تقنيات الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

–المديرية العامة للتجارة والصناعة: تعمل على تنظيم التجارة الداخلية والخارجية بما يتماشى مع السياسات الصناعية الحكومية، بما في ذلك ضمان تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية.

–المديرية الفرعية للتطوير التكنولوجي والابتكار: تشجع على اعتماد تقنيات حديثة في القطاع الصناعي وتدعم البحث العلمي من خلال ربط الشركات بالتطورات التكنولوجية الجديدة.

–المديرية العامة للاستثمار الصناعي: تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في المشاريع الصناعية بما في ذلك مشاريع المناولة، وتقديم الحوافز اللازمة لدعم هذه الاستثمارات.

–المديرية الفرعية لمراقبة الجودة والمواصفات: تركز على ضمان جودة المنتجات المصنعة محليا من خلال وضع معايير الجودة والمواصفات، ومراقبة تنفيذها في المصانع لضمان التنافسية المحلية والدولية.

تعمل هذه المديريات بشكل تكاملي لدعم وتطوير المناولة الصناعية في الجزائر، مما يعزز الصناعة الوطنية، ويساهم في تحسين الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الواردات.

III –2–4 الاحصائيات المتعلقة بالمناولة الصناعية في الجزائر :تمثلت بعض الإنجازات الجزائرية في مجال المناولة في :

–مؤشر الأداء اللوجستي: وفقا لتقرير البنك الدولي لعام 2021 سجلت الجزائر ترتيبا منخفضا في مؤشر الأداء اللوجستي LPI حيث احتلت المرتبة 97 من أصل 160 دولة، مما يوضح نقص الكفاءة في المناولة اللوجستية.

–الصادرات الصناعية: رغم الجهود المبذولة، ما تزال صادرات الجزائر الصناعية محدودة؛ في عام 2023 بلغت صادرات الصناعات التحويلية حوالي 2.5 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالصادرات النفطية التي تصل إلى34 مليار دولار.

–الإنتاج المحلي: بالنسبة للمناولة الصناعية في القطاعات الأخرى مثل المواد الاستهلاكية والالكترونيات، تشير الأرقام إلى أن الجزائر لا تزال تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الصناعية، في عام 2023 بلغ حجم الواردات الصناعية حوالي 12 مليار دولار، ما يعكس تراجعا في قدرة الإنتاج المحلي.

–قطاع صناعة السيارات: في مجال صناعة السيارات، يعد القطاع أحد القطاعات التي شهدت بعض التطورات، حيث ارتفعت نسبة الإنتاج المحلي للسيارات في الجزائر في السنوات الأخيرة وفقا للبيانات الرسمية: في عام 2022 بلغ الإنتاج المحلي للسيارات في الجزائر حوالي 100.000 سيارة مقارنة ب 50.000سيارة في عام 2020. ورغم هذا التحسن، لا تزال الجزائر تستورد مكونات السيارات بشكل كبير، حيث تمثل واردات السيارات ومكوناتها نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الصناعية.

-قطاع الصناعات الالكترونية والتقنية: في عام 2023 بلغت واردات الجزائر من الأجهزة الالكترونية حوالي 2.3 مليار دولار، في حين أن الصادرات من هذا القطاع كانت لا تتجاوز 50 مليون دولار. إن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على استيراد الأجهزة والمكونات، مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر، مما يشير إلى قلة القدرة المحلية على تلبية الطلب المحلي.

-قطاع الصناعات الغذائية: إنتاج وتصدير الصناعات الغذائية شهد بعض النمو في السنوات الأخيرة: في عام 2022 بلغ اجمالي صادرات الجزائر من الصناعات الغذائية حوالي 2.1 مليار دولار بزيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2021. وعلى الرغم من هذا النمو تبقى الجزائر مستوردة للعديد من المواد الغذائية الأساسية، مثل الحبوب والزيوت النباتية، التي تمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد الوطني.

-الاستثمارات في الصناعات التحويلية: في عام 2023 بلغت الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية حوالي 1.8 مليار دولار وهو ما يمثل زيادة نسبية مقارنة بالأعوام السابقة، لكن لا يزال القطاع بحاجة إلى المزيد من التمويل للاستثمار في التقنيات الحديثة وتوسيع الإنتاج.

-إنتاج الطاقة والمناولة في الصناعات البترولية: نظرا لأهمية قطاع الطاقة في الجزائر، يعكس هذا القطاع جزءا كبيرا من واقع المناولة الصناعية. في 2023 بلغ إنتاج الجزائر من النفط الخام حوالي 1.1 مليون برميل يوميا، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي حوالي 130 مليار متر مكعب. يعتبر هذا القطاع محركا رئيسيا لاقتصاد الجزائر إلا أن عملية المناولة لا تزال تتطلب تحسينات في تقنيات النقل والتخزين لمواكبة النمو المتزايد.

III -3 عوائق تطوير المناولة الصناعية في الجزائر :

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل دعم المناولة الصناعية إلا ان هذه الأخيرة تعترضها مجموعة من العوائق التي تحد من انتشارها وتوسعها وأهم هذه العوائق نجد:

-ضعف الوعي العام بأهمية المناولة: هناك غياب للوعي الكامل لدى العديد من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني حول دور المناولة الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة في الإنتاج.

-غموض مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية: لا يزال هناك عدم وضوح فيما يتعلق بمفهوم المناولة الصناعية داخل المؤسسات الصناعية، خاصة في الأوساط التي تتخذ القرارات الاستراتيجية، مما يعيق تطبيق هذا النموذج بشكل فعال.

-نقص التشريعات المنظمة للمناولة الصناعية: لا توجد قوانين أو تشريعات كافية ومنظمة بشكل يتناسب مع تطورات هذا القطاع الحيوي، مما يضعف من قدرته على النمو بشكل منظم ومستدام.

-نقص البيانات والاحصائيات الدقيقة: يفتقر الهيكل الصناعي الجزائري إلى احصائيات دقيقة حول حجم المناولة الصناعية، مما يصعب تقييم حجم تأثيرها على الاقتصاد الوطني وبالتالي يعرقل تطوير استراتيجيات فعالة لتحفيز هذا القطاع.

-صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتوظيف لدة المؤسسات الكبيرة: تواجه المؤسسات الكبيرة صعوبة في تقديم بيانات دقيقة حول الأنشطة التي يمكن تخصيصها للمناولة، مما يحد من فرص التعاون مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ويؤثر عل ى تكامل القطاع الصناعي.

-غياب ثقافة المناولة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يزال العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفتقرون إلى الثقافة والمفهوم الصحيح للمناولة، مما يؤدي إلى تقليل استعدادهم للاستفادة من هذه الآلية لتعزيز قدراتهم الإنتاجية.

–نقص الموارد المتاحة في قطاع المناولة: تواجه المؤسسات العاملة في مجال المناولة صعوبة في الحصول على الموارد المالية والفنية اللازمة لتطوير قدراتها، وهو ما يعوق نمو هذا القطاع ويحد من فعاليته.

–ضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص: يعاني القطاعان العام والخاص من ضعف التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالمناولة الصناعية، مما يعوق إنشاء شراكات استراتيجية تسهم في تحسين الأداء الصناعي. (بختاوي، 2020، صفحة 91)

–عدم وجود تحفيزات كافية لتشجيع المناولة: يفتقر النظام القانوني والاقتصادي في الجزائر إلى الحوافز الكافية التي تشجع المؤسسات على التوسع في استخدام المناولة الصناعية، سواء من خلال إعفاءات ضريبية أو دعم مالي.

–التحديات التقنية والابتكارية: تواجه المؤسسات المناولة صعوبات في تبني تقنيات حديثة أو تنفيذ عمليات مبتكرة نظرا للقيود التقنية والمالية، مما يحد من قدرتها على التكيف مع متطلبات السوق المتطورة.

IVواقع المناولة الصناعية في بعض الدول :

IV–1واقع المناولة الصناعية اليابانية :

يعتمد اقتصاد اليابان بشكل كبير على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقتصر مهام المؤسسات الكبيرة على تجميع وتركيب المنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة، مما يساهم في تكامل الصناعات على جميع المستويات. تمثل هذه المؤسسات الصغيرة حوالي 99.7% من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفر نحو 70% من فرص العمل في البلاد. وقد ساهمت هذه المؤسسات بشكل كبير في تقليل معدلات الب طالة وزيادة الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، كان للأقاليم الصناعية المختلفة دور بارز في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتراكم رأس المال، مما يتماشى مع النهضة الصناعية التي شهدتها اليابان. من العوامل التي ساعدت في انتشار هذا النموذج الصناعي كانت تخفيض تكلفة الإنتاج، وتقليل المخاطر الصناعية ونسب التلف، فضلا عن التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية، مما عزز استدامة هذا النموذج وأدى إلى تطور الاقتصاد الياباني بشكل متوازن. (مقدم، 2022، صفحة 102)

IV–1–1أساليب ترقية المناولة الصناعية في اليابان: عملت الحكومة اليابانية على تشجيع وتنمية روح المناولة من خلال اتخاذ مجموعة إجراءات منها القانونية والإدارية وأخرى عملية، والتي نورد أهمها كما يلي:

–أساليب قانونية وإدارية: اهتمت الحكومة اليابانية بترقية المناولة الصناعية من خلال وزارة التجارة الدولية والصناعية، حيث أنشأت قسما خاصا بالمناولة ضمن هيكل وكالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذا القسم كان مسؤولا عن عدة مهام أساسية، منها:

–متابعة تطبيق قانون 1956 الذي يضمن تسديد مستحقات المقاولين من الباطن؛

–متابعة تنفيذ قانون 1966 الذي يهدف إلى توحيد معاملة المنشآت الصغيرة المنفذة للأعمال مع المؤسسات الكبيرة والمتوسطة؛

–متابعة تطبيق قانون الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتضمن تحديث وتطوير وسائلها، بالإضافة إلى إصدار ونشر دليل للمناولين الصغار بالتعاون مع المقاولين الرئيسيين.

–أساليب عملية: على الصعيد العلمي، أسست الدولة جمعية تنمية المناولة، التي تضم أكثر من 100 ألف عضو. تقوم الجمعية من خلال مكاتبها المحلية المنتشرة في مختلف الأقاليم بدور كبير في دعم وتحسين البيئة الصناعية للمناولة. تشمل مهام الجمعية ما يلي:

–حل النزاعات بين المقاولين من الباطن، سواء بينهم وبين بعضهم البعض أو بين المقاولين من الباطن والمقاولين الأصليين؛

-دعم وتشجيع إقامة مراكز للمناولة والشراكة والتي تهدف إلى الربط بين المقاولين من الباطن والمؤسسات التي تقدم الأعمال؛
-توفير الأدلة وإعداد المخططات القطاعية لمساعدة المؤسسات المنفذة للأعمال في الاستفادة من المزايا المالية والضريبية التي تقدمها الهيئات المختصة.(بن الدين، 2011، صفحة 76)

-أساليب إضافية: إضافة إلى ما سبق استخدمت اليابان أساليب أخرى مثل:

-التحفيز المالي وذلك تقديم قروض ميسرة ومنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على التطوير والابتكار في عمليات المناولة؛

-الاستثمار في التكنولوجيا من خلال دعم المؤسسات على استخدام التكنولوجيات الحديثة لتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات، مما يسهم في التنافسية العالية في الأسواق؛

-التدريب والتطوير بتنفيذ برامج تدريبية للمقاولين الصغار لتحسين مهاراتهم في إدارة الأعمال والمشاريع وزيادة قدرتهم على التعامل مع التحديات المعاصرة.

من خلال ما سبق نستنتج أن هذه الأساليب تسهم في تعزيز مناخ العمل الصناعي في اليابان، مما يجعلها نموذجا رائدا في مجال المناولة الصناعية.

IV-1-2ركائز المناولة الصناعية في اليابان : تعتمد المناولة الصناعية في اليابان على عدة ركائز أساسية أبرزها : (صيد ورقايقية، 2017، صفحة 336)

-عمق العلاقة بين المؤسسات: ترتكز المناولة في اليابان على علاقة قوية بين المؤسسات المكلفة بتنفيذ الأعمال والمؤسسات الطالبة، حيث أسهمت هذه العلاقات في خلق شبكة من التعاون المستمر وأجواء محفزة. يتسم هذا التعاون بالإنسانية والثقة المتبادلة، مما يعزز الالتزام بين الأطراف. المؤسسات المناولة تظهر استعدادها الكامل لتلبية احتياجات المؤسسات الطالبة، سواء من حيث تنفيذ المهام أو تقديم الاستشارات والدعم المطلوب. من جانبها، تلتزم المؤسسات الطالبة بكل واجباتها تجاه المؤسسات المناولة، ما يعزز من فعالية الأداء المشترك.

-الهيكل الهرمي للمناولة: يتميز النظام الياباني في المناولة بهيكل هرمي يعتمد على وجود عدد محدود من المؤسسات المناولة من الدرجة الأولى، مما يسهم في توجيه الأعمال بكفاءة وتحقيق التنسيق الأفضل بين مختلف المستويات.

-تكامل بيئة العمل في المجتمع الياباني: تبرز أهمية التكامل بين مختلف أنواع المشاريع في النظام الصناعي الياباني. تتداخل المشاريع الصغيرة مع الكبيرة ضمن نظام المناولة، حيث تشكل هذه المشاريع الصغيرة شبكة مترابطة تعرف بنظام (المجموعات المتبادلة). هذا التكامل لا يقتصر على المشاريع الصناعية فقط، بل يمتد إلى التجارة، مما يخلق بيئة متكاملة تساهم في تعزيز الكفاءة الإنتاجية.

إضافة إلى ذلك، يعزز هذا النظام من قدرات الابتكار والتطور التكنولوجي داخل الشركات من خلال مشاركة المعرفة والخبرة بين المؤسسات المختلفة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

IV-2واقع المناولة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية :

تلعب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الامريكية دورا محوريا في دفع عجلة التنمية الصناعية وتعزيز أسلوب المقاولة من خلال تطبيق آلية المناولة، حيث تتنازل هذه الشركات عن الأنشطة الفرعية لمؤسسات متخصصة مع الحفاظ على وظائفها الأساسية بهدف خفض تكاليف الإنتاج، تحسين الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية. وقد شهد أسلوب المناولة انتشارا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وخاصة في قطاع السيارات، حيث تركز شركات مثل Ford Motor على مرحلتي التجميع

والتسويق وتمنح جوائز عالمية للمؤسسات المتعاقدة معها بناء على معايير الجودة والتكلفة واحترام مواعيد التسليم. هناك أيضا شركات أخرى تتعاقد مع مؤسسات متخصصة لإتمام كامل العملية الإنتاجية بينما تحتفظ هي بمرحلة التسويق مثل Nike التي تعتمد على شركات آسيوية لصناعة معداتها الرياضية وتسويقها. (صيد و رقايقية، 2017، صفحة 336)

فيما يلي بعض النقاط التي توضح تطور المناولة في الولايات المتحدة الأمريكية:

-التوسع في قطاع السيارات: مثل شركة Ford التي تعتمد على المناولة في عمليات التجميع والتسويق.

-شعار الشركات بلا مصانع: مثل شركة Nike التي تعتمد على الشركات الآسيوية لصناعة وتسويق منتجاتها.

-التعاون مع الشركات المتخصصة: مثل شركة Nortel الكندية التي نقلت سبع مصانع لصالح شركة Selectron التي تعمل في مجال المناولة.

-انتشار في قطاعات أخرى: مثل الأدوية، المواد الفلاحية، الإلكترونيات، والتجهيزات الطبية.

-تحفيز الابتكار والابداع: المنافسة الشديدة بين الشركات المتعددة الجنسيات تدفع المؤسسات إلى تحسين الجودة والابتكار من خلال تكثيف البحث والتطوير.

-تعزيز التغلغل في الأسواق: الشركات الأم تفرض المهام الثانوية إلى المؤسسات المناولة مما يساعد في توسيع أسواقها.

-التركيز على تحسين الجودة: المؤسسات المتخصصة تبذل جهدا كبيرا للحفاظ على علاقتها مع الشركات الأم من خلال تجديد وتحسين النوعية.

هذه التطورات تعكس أهمية المناولة في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية الصناعية في الولايات المتحدة، مما يجعلها نموذجا يحتذى به في مختلف الصناعات.

IV-3المناولة في الدول الأوروبية : لقد أصبحت المناولة الصناعية اليوم تمثل نسبة مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان الأوروبية تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبي و 35% في الولايات المتحدة الأمريكية و 56% في اليابان والجدول التالي يوضح أهمية المناولة في دول الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم -01-: المناولة الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2017

الدول	رقم الأعمال المحقق	عدد العمال	عدد المؤسسات المناولة
ألمانيا	142.09	862164	45341
فرنسا	73.67	507224	31054
ايطاليا	45.44	406904	43623
بريطانيا	42.76	372192	31317
اسبانيا	36.69	513471	46702
النمسا	16.01	110755	5077
هولندا	15.58	104018	6015
بلجيكا	12.04	76369	4558
السويد	11.44	66515	10442

فلندا	7.96	43071	4735
البرتغال	7.94	117159	10899
الدنمارك	7.16	58482	2810
ايرلندا	6.54	59286	6877
اليونان	4.78	71045	9851
لكسمبورغ	0.98	6633	346
مجموع 15 دولة UE	431.08	3381288	259647
مجموع 13 دولة منظمة حديثا	92.33	1420889	172851
مجموع 28 دولة UE	523.41	4802177	432498
سويسرا+ نرويج	27.02	117279	7675
المجموع العام	523.41	4802177	432498

Source : (Coué, 2018), étude la sous-traitance industrielle : chiffres et analyses, GLOBAL INDUSTRIE, Paris.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه والذي يتعلق بالمناولة الصناعية لدول الاتحادي الأوربي من خلال (رقم الاعمال، عدد العمال، عدد المؤسسات المناولة) نجد بأن ألمانيا تحتل المرتبة الأولى بمجموع 142.09 مليار أورو عدد عمال قدر ب 862164 عامل و 45341 مؤسسة مناولة وتليها فرنسا وإيطاليا وهكذا، أما المرتبة الأخيرة فتعود لدولة ليكسمبورغ برقم أعمال قدر ب 0.98 مليار أورو و 6633 عامل و 346 مؤسسة. إضافة إلى دولتي سويسرا والنرويج من خارج الاتحاد الأوروبي حيث بلغ رقم الأعمال المحقق 27.02 مليار أورو وعدد عمال مقدر ب 117279 عامل و 7675 مؤسسة.

أخيرا يظهر الجدول المجموع العام لرقم الأعمال الذي حققته المناولة للدول السالفة الذكر والمقدر ب 550.43 مليار أورو، كما وظفت خلال هذه الفترة 4919456 عامل و 440173 مؤسسة وهي أرقام هائلة.

في عام 2017 كانت دول الاتحاد الأوروبي تركز على تحسين كفاءة المناولة الصناعية من خلال استخدام تقنيات متقدمة مثل الأتمتة والروبوتات. المناولة الصناعية كانت جزءا من جهود تحديث القطاع الصناعي في المنطقة خاصة في إطار صناعة 0.4 التي تتعلق بالتحول الرقمي في الصناعة.

إن الانتشار الواسع للمناولة في أوروبا راجع إلى:

–الأتمتة: زادت الشركات من استخدام أنظمة الأتمتة لتقليل الحاجة للتدخل البشري وتحسين الكفاءة. كان هناك تزايد في استخدام الروبوتات وأجهزة النقل الذكية مثل مركبات ذاتية القيادة. (بن منصور و سعيدي، 2017، صفحة 392)

–الاستدامة: اهتمت دول الاتحاد الأوروبي بتقليل استهلاك الطاقة والموارد في عمليات المناولة، وكان هناك تزايد في استخدام تقنيات المناولة الخضراء أو المستدامة.

–الابتكار التكنولوجي: استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين جداول المناولة والتنبؤ بالطلب وتحسين سلسلة الإمداد.

–تنظيم وتشريع: كانت هناك تشريعات تهدف إلى تحسين سلامة العمل في المناولة الصناعية، من خلال تطبيق معايير صارمة للسلامة والمراقبة المستمرة.

–التنوع بين الدول: تختلف استراتيجيات المناولة الصناعية بين دول الاتحاد الأوروبي بناء على مستوى التطور الصناعي والتكنولوجيا المتاحة. على سبيل المثال دول مثل ألمانيا كانت رائدة في استخدام الأتمتة والروبوتات بينما دول أخرى كانت تركز على تحسين الأساسيات مثل النقل اللوجيستي التقليدي.

نلاحظ أنه بحلول عام 2017 كانت المناولة الصناعية جزءا أساسيا من جهود الاتحاد الأوروبي لتحسين قدرات التصنيع ولذا كانت هناك استثمارات كبيرة في هذا المجال حيث كانت تتطلع الدول إلى تحقيق أقصى كفاءة وأقل تكلفة من خلال توظيف تقنيات حديثة.

قامت العديد من الدول الأوروبية بتبني قوانين وتشريعات لدعم المناولة الصناعية وتعزيز الأتمتة في الصناعات. يتضمن ذلك تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الروبوتات وأنظمة الأتمتة من خلال تقديم حوافز مالية وإعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في هذه التقنيات. بالإضافة إلى ذلك تم إصدار قوانين تهدف إلى تحسين السلامة في مكان العمل من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالمناولة اليدوية للمواد، مما شجع الشركات على استخدام أنظمة المناولة الآلية. كما تبنت الدول الأوروبية استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الاستدامة وتقليل التأثير البيئي من خلال تشجيع الشركات على تحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة. على سبيل المثال يدعم الاتحاد الأوروبي مبادرات مثل (التصنيع الذكي) الذي يعزز من استخدام تقنيات المناولة الذكية ضمن خطط التنمية الصناعية.

V أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الدول السابقة في مجال المناولة :

تتمتع المناولة الصناعية في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بخصائص مميزة، ويمكن استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأنظمة كما يلي:

V–1 أوجه التشابه :

V–1–1التركيز على الكفاءة : في كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تهدف المناولة الصناعية إلى تعزيز الكفاءة والإنتاجية. جميع هذه الأنظمة تعتمد على التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة أو المتوسطة لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

V–1–2الشراكات والتعاون بين الشركات : في الدول الثلاث، هناك تشجيع على التعاون بين الشركات المصنعة والموردة، حيث تعتمد الشركات الكبرى على شبكات الموردين لتلبية احتياجاتها الإنتاجية. في اليابان يطلق على هذا التعاون اسم المناولة بينما يعرف في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنه جزء من استراتيجية سلسلة التوريد.

V–1–3 الابتكار والتطوير التكنولوجي : تعتمد جميع الأنظمة على تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات لضمان الابتكار المستمر. الشركات في هذه المناطق تتعاون في مجال البحث والتطوير لتحقيق تحسينات في المنتجات وعمليات التصنيع.

V–2 أوجه الاختلاف :

V–2–1 هيكل العلاقات بين الشركات :

–اليابان: العلاقة بين الشركات في نظام المناولة في اليابان تتميز بالثقة المتبادلة، وروح التعاون الوثيق، حيث تتحقق المناولة في بيئة مليئة بالإنسانية والالتزام بين الأطراف. الشركات المناولة تكون في حالة استعداد تام لتنفيذ المهام المطلوبة والدعم المستمر.

–الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات المتحدة، رغم وجود التكامل بين الشركات، إلا أن الشركات الصغيرة غالبا ما تعمل بشكل أكثر استقلالية مقارنة باليابان. قد تكون هناك علاقات مرنة ومنافسة أكبر بين الشركات.

–الاتحاد الأوروبي: الاتحاد الأوروبي يعزز التعاون بين الشركات من خلال برامج الدعم الأوروبي، لكن هناك تفاوتات كبيرة بين الدول الأعضاء في مستوى التكامل بين الشركات الصغيرة والكبيرة. بعض الدول مثل ألمانيا تعتمد على شبكات قوية بين الشركات الكبيرة والصغيرة، بينما تفتقر دول أخرى لهذا التكامل.

V–2–2 الهيكل التنظيمي :

–اليابان: المناولة الصناعية في اليابان تعتمد على هيكل هرمي يتميز بوجود عدد محدود من الشركات المناولة من الدرجة الأولى، مما يساهم في تحقيق التنسيق والتوجيه الفعال.

–الولايات المتحدة الأمريكية: الهيكل التنظيمي للمناولة في الولايات المتحدة يتميز بالمرونة الكبيرة والتنوع، حيث قد تتعاون الشركات مع عدد أكبر من الموردين في عدة مستويات من السلسلة.

–الاتحاد الأوروبي: يشهد الاتحاد الأوروبي هيكلا أكثر تعددا، مع سياسات تنظيمية متباينة بين الدول الأعضاء، حيث تتفاوت هيكلة المناولة باختلاف القطاع الصناعي والدول.

V–2–3 الاستدامة والامتثال البيئي :

–اليابان: رغم أن اليابان تركز على الكفاءة والابتكار، إلا أن هناك أيضا اهتماما كبيرا بالاستدامة وحماية البيئة في العمليات الصناعية.

–الولايات المتحدة الأمريكية: في الولايات المتحدة، تركز المناولة بشكل أكبر على الكفاءة الاقتصادية، رغم أن هناك زيادة غفي الاهتمام بالاستدامة البيئية في السنوات الأخيرة.

–الاتحاد الأوروبي: يتميز الاتحاد الأوروبي بتركيز كبير على الامتثال البيئي، حيث تعتبر المعايير البيئية جزءا أساسيا من نظام المناولة، وذلك من خلال قوانين مثل الاتفاق الأخضر الأوروبي التي تشجع على الإنتاج المستدام.

إن المناولة الصناعية في اليابان، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشترك في أهداف تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال التعاون بين الشركات الكبيرة والصغيرة، لكنها تختلف في أسلوب التعاون، الهيكل التنظيمي، وطريقة التعامل مع الاستدامة والبيئة. بينما تركز اليابان على العلاقات الوثيقة والتكامل العميق بين الشركات، تتسم الولايات المتحدة بالمرونة والمنافسة، في حين يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما بالغا بالامتثال البيئي والتنظيمات القانونية

VI آليات بناء استراتيجية لترقية المناولة الصناعية في الجزائر :

بناء على التجارب السابقة للدول وكذلك أوجه التشابه والاختلاف بينهم فإنه يمكن بناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر يتطلب تبني نهج شامل يعالج مختلف جوانب القطاع الصناعي والتكنولوجي بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة محليا وعالميا. فيما يلي بعض الآليات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في بناء استراتيجية فعالة:

VI–1 تعزيز السياسات الحكومية والدعم التشريعي :من خلال :

–إصدار تشريعات داعمة: سن قوانين تحفز الشركات على الاستثمار في تقنيات المناولة الحديثة وتوفير الحوافز الضريبية للشركات التي تتبنى التكنولوجيا.

–دعم البحوث والتطوير: تخصيص تمويلات لدعم الابتكار في مجال المناولة الصناعية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. (بو الحيلة ، 2020، صفحة 393)

VI–2 تعزيز البنية التحتية الصناعية :من خلال :

–تحديث المنشآت: يجب تحديث المصانع والمستودعات الجزائرية عبر تبني تقنيات المناولة الحديثة مثل الأتمتة، الروبوتات وأنظمة النقل الذكية.

–استثمار في المرافق اللوجستية: إنشاء وتطوير مراكز توزيع لوجستية جديدة ومراكز لخدمات النقل الحديثة تساهم في تسريع وتبسيط عمليات المناولة.

VI–3 الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار : من خلال :

–تعزيز الأتمتة: إدخال تقنيات الأتمتة والروبوتات في عمليات المناولة يساعد في تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية.

–التحول الرقمي: تعزيز استخدام تقنيات الأنترنت الصناعي للأشياء وتحليل البيانات الكبيرة لتحسين سير العمل واتخاذ قرارات مستنيرة.

VI–4تطوير القدرات البشرية : من خلال :

–التدريب والتطوير المهني: تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتحسين مهارات العمال في تقنيات المناولة الحديثة مثل الأتمتة.

–جذب الخبرات: التعاون مع الخبراء الدوليين والمراكز البحثية لتوفير المعرفة التقنية المطلوبة.

VI–5تعزيز الاستدامة البيئية : من خلال :

–المناولة الخضراء: تشجيع الشركات على استخدام تقنيات المناولة التي تساهم في تقليل الأثر البيئي مثل تقنيات النقل بالطاقة المتجددة.

–تقليل الهدر: تبني استراتيجيات لتقليل الفاقد في المواد والطاقة في عمليات المناولة.

VI–6تعزيز التكامل مع سلاسل الإمداد العالمية : من خلال :

–التوسع في التجارة الالكترونية: تطوير قدرات المناولة لتلبية الطلب المتزايد على النقل السريع وفعالية التوزيع في الأسواق المحلية والعالمية.

–التعاون مع الشركاء الدوليين: إقامة شراكات مع الشركات العالمية لتبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال المناولة الصناعية.

VI–7تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار : من خلال العمل على :

–الحوافز الاستثمارية: تقديم تسهيلات وحوافز للشركات المحلية والدولية للاستثمار في تقنيات المناولة المتطورة.

–تحفيز الابتكار المحلي: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني تقنيات جديدة لتحسين عمليات المناولة داخل المصانع.

VI–8تحقيق التوازن بين النمو الصناعي واحتياجات السوق المحلي : من خلال العمل على :

–تحديد احتياجات القطاع الصناعي: العمل على تحديد احتياجات كل قطاع صناعي من تقنيات المناولة المناسبة بما يتوافق مع طبيعة الإنتاج والطلب المحلي.

–استراتيجية متكاملة: إنشاء خطة وطنية تشمل جميع القطاعات الصناعية لتطوير وتحسين المناولة الصناعية في الجزائر.

VII خاتمة :

تناول هذا تحليل الآليات التي يمكن استخلاصها من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال المناولة الصناعية، والتي يمكن الاستفادة منها في بناء استراتيجية فعالة لترقية هذا القطاع في الجزائر، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في هذا المجال رغم أنها مشجعة، إلا أنها لا تزال غير كافية، فبالرغم من المبادرات والتحفيزات فإن الواقع والإحصائيات تشير إلى العدد المحدود للمؤسسات العاملة في مجال المناولة الصناعية، مما يبرز ضرورة تعزيز هذه الجهود بشكل أكثر فاعلية.

يجب على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما أكبر لهذا القطاع الحيوي من خلال إعادة تقييم الإجراءات والآليات الحالية التي تم تبنيها، والعمل على تحسينها لتكون أكثر توافقا مع متطلبات السوق الصناعي العالمي. كما يتطلب الأمر دراسة جوانب النقص الحالية، سواء من حيث التشريعات أو البنية التحتية أو التكوين الفني، وذلك بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الجزائرية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

إن دراسة التجارب الناجحة لدول مثل اليابان ودول الاتحاد الأوروبي، التي حققت تقدما كبيرا في مجال المناولة الصناعية، تعد أمرا بالغ الأهمية. فقد ترجمت هذه الدول دور المناولة الصناعية في تحسين جودة منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. كما أثبتت هذه التجارب أن المناولة الصناعية تعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة، ويجب على الجزائر أن تستفيد من هذه النماذج الناجحة لبناء نظام مناولة صناعية قوي يعزز من مكانتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي.

لذلك فإن نجاح الجزائر في ترقية المناولة الصناعية يتطلب خطة استراتيجية طويلة الأمد، تعتمد على شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية تشجع على الابتكار والاستثمار في هذا المجال.

–التوصيات: من خلال ما تقدم يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لبناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر، استنادا إلى التجارب الدولية مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا:

–تحفيز البحث والتطوير: الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في مجال المناولة الصناعية لتطوير تقنيات مبتكرة تتماشى مع احتياجات السوق الجزائري.

–تبني تقنيات الأتمتة والروبوتات: تشجيع الصناعات على استخدام تقنيات الأتمتة والروبوتات مثلما فعلت اليابان لزيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف العمالة.

–تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إقامة شراكات بين الدولة والشركات الخاصة لتطوير بنية تحتية متقدمة للمناولة الصناعية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

–تطوير التعليم الفني والتدريب المهني: إنشاء برامج تعليمية مهنية لتهيئة الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة في المناولة الصناعية.

–تحفيز الابتكار المحلي: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير حلول مبتكرة وتكييفها لتتناسب مع احتياجات السوق المحلي، استلهاما من تجارب الشركات الأوروبية.

–التعاون مع مراكز الأبحاث الدولية: تبادل المعرفة والخبرات مع المؤسسات الدولية المتخصصة في المناولة الصناعية مثل معاهد الأبحاث اليابانية.

–تحسين البنية التحتية اللوجستية: تحسين الطرق والموانئ والمطارات لتسهيل نقل المواد الخام والمكونات الصناعية بين المصانع، مثلما فعلت أوروبا في العديد من دولها.

–تشجيع الاستثمار في التقنيات الخضراء: ترويج لاستخدام تقنيات صديقة للبيئة في عمليات المناولة الصناعية، مثلما تقوم العديد من الشركات الأمريكية بتحقيق التوازن بين الإنتاجية والاستدامة.

–دعم الابتكار في النماذج الصناعية: تعزيز الشركات الجزائرية لتطوير نماذج تجارية جديدة في قطاع المناولة التي تجمع بين الجودة والفعالية من حيث التكلفة.

-تقديم حوافز ضريبية للشركات المبتكرة: توفير إعفاءات ضريبية للشركات التي تعتمد تقنيات متطورة في المناولة الصناعية لتحفيز الاستثمار في التكنولوجيا.

-تعزيز التعاون الإقليمي: تعزيز التعاون بين الجزائر ودول شمال أفريقيا لتبادل الخبرات وتطوير قطاع المناولة الصناعي على مستوى إقليمي.

-إشراك الجامعات في عملية التطوير الصناعي: إشراك الجامعات الجزائرية في مشاريع المناولة الصناعية من خلال البحث المشترك وتدريب الطلاب على أحدث التقنيات.

-تطوير السياسات الحكومية: وضع سياسة صناعية واضحة تدعم استراتيجيات المناولة وتنظم السوق المحلي وفق معايير الجودة العالمية.

-تعزيز التواصل بين القطاع الصناعي والقطاع الأكاديمي: إنشاء منصات للتعاون بين المصانع والمؤسسات الأكاديمية لتحفيز الابتكار وتبادل المعرفة.

-إدارة الجودة الشاملة: تنفيذ نظم إدارة الجودة الشاملة TQM مثلما تستخدم في العديد من الشركات اليابانية لتحسين مستوى الإنتاجية والموثوقية في المناولة الصناعية.

-الاستفادة من تقنيات التحليل البياني والذكاء الاصطناعي: تشجيع الصناعات الجزائرية على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين عمليات المناولة والتنبؤ بالطلب بكفاءة أعلى، مثلما يتم استخدامه في العديد من الشركات الأمريكية.

-تشجيع التطوير الصناعي في المناطق الداخلية: توجيه الاستثمارات إلى تطوير الصناعات والمرافق اللوجستية في المناطق الداخلية من الجزائر، بهدف تقليل التفاوت الإقليمي وتوسيع نطاق الصناعات على مستوى البلاد.

-تعزيز استخدام التكنولوجيا الذكية في مراقبة الجودة: تطبيق تقنيات مثل الإنترنت الأشياء IOT لمراقبة جودة عمليات المناولة في الوقت الفعلي، كما هو معمول به في بعض الشركات اليابانية، مما يساهم في ضمان سير العمليات بشكل دقيق وآمن.

-تبني سياسات تسويقية متكاملة للصادرات الصناعية: تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة لتعزيز صادرات المنتجات المصنعة محليا، ودعم دخول الصناعات الجزائرية إلى الأسواق العالمية، على غرار السياسات التي تتبعها بعض الدول الأوروبية لدعم تنافسية الصناعات المحلية.

VIII قائمة المراجع :

بختاوي أمال. (2020). المناولة الصناعية في الجزائر بين الواقع والتحديات. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05(العدد 01)*.

بن الدين امحمد. (2011). المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر –مع الإشارة إلى التجربة اليابانية–. *مجلة السياسات الاقتصادية(العدد 02)*، تلمسان، جامعة أبة بكر بلقايد، الجزائر.

إيمان أميرة ، و بحري بوعكاز. (2020). المناولة الصناعية كأداة لتنمية واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 02(العدد 02)*.

زرقاني رابح. (2014). المناولة الصناعية كأداة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسة اقتصادية–، المجلد 01، العدد 29*، الجلفة، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

مقدم سعاد. (2022). إدارة المعرفة وأهميتها في تنمية المناولة الصناعية في الجزائر –حالة قطاع السيارات– دراسة عينة من المؤسسات المناولة في قطاع السيارات في الشرق الجزائري. *أطروحة دكتوراه*، سيدي بلعباس، جامعة جيلالي ليابس، الجزائر.

سهام فتيحة ، العايب بكطاش، و ياسين العايب. (2021). المناولة في إطار الصفقات العمومية كآلية لتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص –دراسة حالة المناولة في قطاع البناء والأشغال العمومية–. *مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01*.

بو الحيلة عبد الحكيم . (2020). السياسة الصناعية والميكانيزمات التحفيزية لتطوير المناولة في الجزائر: تحديات وآفاق. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 14(العدد 02)*.

عبد الرحمان نصر الدين ، خليل و بن نذير. (2022). المناولة الصناعية في الجزائر واستراتيجية تطويرها. *مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 05(العدد 01).*

شارف عبد القادر. (2017). المناولة الصناعية كأداة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشراكة الصناعية (مقاربة نظرية). *مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01*، جامعة بشار، الجزائر.

مبسوط عبد القادر ، جمال مبسوط ، و هوارية الهواري. (2021). إستراتيجية المناولة الصناعية ودورها في تحسين الأداء للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة ألفون Alfon لصناعة السبائك الحديدية والقوالب بولاية وهران–. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02*.

عبد الله سمير ، و قلوش سحنون. (2018). استراتيجية المناولة الصناعية لعصرنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مؤسسة آمرة SER.OR–. *مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 03*، جامعة غرداية، الجزائر.

مهلل عبد المالك. (2014). المناولة والشراكة الصناعية مفهومها ودورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. *أطروحة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

حساني علي. (2019). المناولة الصناعية في الجزائر –راسة قانونية واقتصادية–. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05(العدد 01).*

فتيحة عراب ، و فاطمة الزهراء علالي. (19 ديسمبر, 2013). مداخلة بعنوان: تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، ورقلة، جامعة ورقلة، الجزائر.

فوزي أيت بن لاغة ، و سعيد محمد رضا. (2023). أثر المناولة الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –تجربة فرنسا–. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 07(العدد 01).*

ليليا سعيدي ، و بن منصور وفاء. (2017). سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة. *مجلة الاقتصاد الصناعي(العدد 12).*

ماجد رقايقية ، و صيد فاطمة الزهراء. (2017). المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01(العدد 02).*

مجيد بوعمرة ، و نبو حسن. (2018). ترقية المناولة الصناعية كآلية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال–. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06(العدد 01).*

نسرين الشيخ غربي، و زيدان الداوي. (2019). واقع المناولة الصناعية بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة الجزائرية. *مجلة المؤسسة، المجلد 01، العدد 08*.

نصيرة عمار ، و ترمول بلحيمر. (2017). المناولة الصناعية كدعامة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *مجلة الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14*.

الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 25. (الصادرة بتاريخ 02 ماي 2018). المتعلقة بالإعفاءات الجمركية للمؤسسات المناولة في الجزائر. *المادة 02*.

عبد العزيز صكري ، أيوب نشاد ، و بوخرص عز الدين. (العدد 02 المجلد 05, 2021). دراسة وتقييم تجربة المناولة الصناعية في الجزائر. *مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية*

Coué, D. (2018, GLOBAL INDUSTRIE). étude la sous-traitance industrielle: chiffres et analyses. Paris.

IX ترجمة المراجع باللغة الإنجليزية :

-Bakhtawi Amel (2020), Industrial Handling in Algeria : Between Reality and Challenges, Al-Mishkat Journal of Economics, Development, and Law, Volume 05, Issue 01.

-Bin Al-Din Ahmed. (2011). Industrial handling as a strategy to raise economic growth in Algeria - with reference to the Japanese experience -. Journal of Economic Policy (Issue 02), Tlemcen, Aba Bakr Belkaid University, Algeria.

-Iman Amira and Bahri Bouakaz. (2020). Industrial handling as a tool for the development and continuity of small and medium enterprises. Algerian Journal of Political Economy, Volume 02 (Issue 02).

-Zarqani is a winner. (2014). Industrial handling as a tool for the development of small and medium enterprises in Algeria. Journal of Law and Human Sciences - Economic Study -, Volume 01, Issue 29. Djelfa, Zian Ashour University, Algeria.

-Moghaddam Souad. (2022). Knowledge management and its importance in the development of industrial handling in Algeria - the case of the automobile sector - a study of a sample of handling institutions in the automobile sector in eastern Algeria. Doctoral thesis, Sidi Bel Abbes, Djilali Liabes University, Algeria.

-Siham Fatiha، Al-Ayeb Baktash، and Yassin Al-Ayeb. (2021). Handling within the framework of public contracts as a mechanism to activate partnership between the public and private sectors - a case study of handling in the construction and public works sector -. Foundation Magazine, Volume 10, Issue 01.

-Bou Al-Hila Abdul Hakim. (2020). Industrial policy and incentive mechanisms for the development of handling in Algeria: challenges and prospects. Algerian Journal of Economics and Management, Volume 14 (Issue 02).

-Abdul Rahman Nasr al-Din، Khalil and Bin Nazir. (2022). Industrial handling in Algeria and its development strategy. Al-Mayadeen Al-Iqtisadiah Magazine, Volume 05 (Issue 01).
-Sharif Abdel Qader. (2017). Industrial handling as a tool for developing small and medium industries through industrial partnership (a theoretical approach). Journal of the Annals of Bashar University in Economic Sciences, Volume 04, Issue 01, Bashar University, Algeria.
-Mabsout Abdel Qader، Gamal Mabsout، and Hawaria El Hawari. (2021). Industrial handling strategy and its role in improving the performance of small and medium enterprises - a case study of Alfon Corporation for the manufacture of ferroalloys and molds in the state of Oran -. Journal of Economic Integration, Volume 02, Issue 02.
-Abdullah Samir and Qaloush Sahnoun. (2018). Industrial handling strategy to modernize the small and medium enterprises sector - a case study of the SEROR commanding organization -. Economic Additions Journal, Volume 02, Issue 03, University of Ghardaia, Algeria.
-Muhalal Abdul Malik. (2014). Industrial handling and partnership, its concept and its role in developing integration relationships between small and medium enterprises and large enterprises. Doctoral thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers 03, Algeria.
-Hassani Ali. (2019). Industrial handling in Algeria -legal and economic review-. Journal of Research in Law and Political Science, Volume 05 (Issue 01).
-Fatiha Arab، and Fatima Zahraa Allali. (December 19, 2013). A presentation entitled revitalizing industrial handling as an important strategic option to support and promote small and medium enterprises in Algeria. National Forum on: Strategies for Organization and Control of Small and Medium Enterprises in Algeria, Ouargla, University of Ouargla, Algeria.
-Fawzi Ait Ben Lagha and Saeed Muhammad Reda. (2023). the impact of industrial handling on the promotion of small and medium enterprises - the French experience -. Al-Imtiaz Journal of Economics and Management Research, Volume 07 (Issue 01).
-Lilia Saidi، and Bin Mansour Wafaa. (2017). Ways to upgrade industrial handling in Algeria in light of the experiences of developed countries. Journal of Industrial Economics (Issue 12), p. 392.
-Majid Raqaqia، and Sayed Fatima Al-Zahra. (2017). Industrial handling as an input to enhance the competitive advantage of enterprises. Journal of Business and Financial Economics, Volume 01 (Issue 02).
-Majid Bouamra، and Nabu Hassan. (2018). Promoting industrial handling as a mechanism for developing small and medium enterprises in Algeria - the efforts of the Algerian state in this field -. Economic Integration Journal, Volume 06 (Issue 01).
-Nisreen Al-Sheikh Gharbi، and Zidane Al-Dawi. (2019). The reality of industrial handling at the National Corporation for Industrial Vehicles (SNVI) and its role in supporting the Algerian handling sector of small and medium enterprises. Foundation Magazine, Volume 01, Issue 08.
-Nasira Ammar and Termoul Belhimer. (2017). Industrial handling as a pillar for the promotion of small and medium enterprises in Algeria. Intellectual Dialogue Magazine, Volume 12, Issue 14.
-Algerian Official Gazette No. 25 (published on May 2, 2018). Related to customs exemptions for handling institutions in Algeria. Article 02.
-Abdel Aziz Sukri، Ayoub Nashad، and Boukhras Ezz El-Din. (Issue 02, Volume 05, 2021). Study and evaluation of the industrial handling experience in Algeria. Ibn Khaldun Magazine for Creativity and Development

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات

مجلة الإبداع

INNOVATION

المجلد 15 العدد 01 السنة 2025 ر.د.م.ك 2352-9563 رقم الإيداع 2011-3225

CREATIVITY

مجلة الإبداع

دورية دولية علمية محكمة ومفهرسة
يصدرها مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات

جامعة البليدة 2 – الجزائر

ISSN : 2352-9563 ر.د.م.ك

رقم الإيداع القانوني: 2011-3225

المجلد 15 العدد 01 / 2025

مدير المجلة: أ.د. **غزازي عمر**
رئيسة التحرير: **أ.د. زاير وافية**

هيئة التحرير:
أ.د. علاش أحمد
أ.د. بن نذير نصر الدين
أ.د. غردي محمد
أ.د.خليل صبرينة
د.غزغازي محمد

اللجنة العلمية للمجلة

الإسم الكامل	الجامعة	الإسم الكامل	الجامعة
أ.د. غزازي عمر	جامعة البليدة 2	**د.عبد اللطيف هاني**	جامعة سوانسي–لندن
أ.د.زاير وافية	جامعة البليدة 2	**د. يوسف ناصر**	الجامعة الإسلامية–ماليزيا
أ.د. رزيق كمال	جامعة البليدة 2	**د.ابرهال البكال**	المعهد الدولي لسياحة طنجة– المغرب
أ.د. علاش أحمد	جامعة البليدة 2	**د.عودية مولود**	جامعة الحدود الشمالية السعودية
أ.د. بن نذير نصر الدين	جامعة البليدة 2	**د.حيلمي ياسين**	جامعة الجديدة– المغرب
أ.د. براق عيسى	جامعة البليدة 2	**د.لعباس بلقاسم**	المعهد العربي للتخطيط– الكويت
أ.د. بيشاري كريم	جامعة البليدة 2	**د.الضمور فيروز**	جامعة مؤتة– الأردن
أ.د. غردي محمد	جامعة البليدة 2	**د. كنوش محمد**	جامعة تركيا
أ.د .محفوظ مراد	جامعة البليدة 2	**د. بابكر موسى عيسى محمد**	جامعة غرب كردفان– السودان
أ.د.خليل صرينة	جامعة البليدة 2	**د.امبادي سميرة صالح علي**	جامعة عدن– اليمن
أ.د. قاشي خالد	جامعة البليدة 2	**د.حنيش وهيبة**	جامعة الأميرة زينب–السعودية
أ.د. حاوشين ابتسام	جامعة البليدة 2	**د.أروري محمد**	Université cote d'azure- France
أ.د.قبة فاطمة	جامعة البليدة 2	**د.ظاهري طارق**	ISTE Gabes- Tunis
د.تواتي مريم	جامعة البليدة 2	**د.حريزي دريس**	ENSA- Maroc
أ.د.زواوي عمر حمزة	جامعة البليدة 2	**د.علوي عادل**	ISTEC- France
أ.د.قرامطية زهية	جامعة البليدة 2	**د.المنياري يونس**	FSEJES El jadida- MAROC
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3	**أ.د. شريف آسيا**	ENSSEA
أ.د. راتول محمد	جامعة الشلف	**د. بوشطارة مهدي**	CREAD
أ.د. اوقاسي كمال	جامعة بجاية	**أ.د .خرشي هنية**	ENSSEA
أ.د.رابح بوقرة	جامعة المسيلة	**د. باها رياض**	EHEC
أ.د.حمول طارق	جامعة بشار	**د.زهناتي لحسن**	CREAD
د.حاج سليمان هند	جامعة تلمسان	**أ.د. زكان أحمد**	ENSSEA
أ.د.طرشاني سهام	جامعة الشلف	**د.حيدوشي عاشور**	جامعة البويرة
د.بوكدرون يوسف	جامعة خميس مليانة	**أ.د.فرحات عباس**	جامعة المسيلة
أ.د.سلاوتي حنان	جامعة البليدة 2	**أ.د.بن على إحسان**	جامعة الجلفة
أ.د.بورمانة عبد القادر	المركز الجامعي تيبازة	**د.بداوي مصطفى**	جامعة البليدة 2

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة الإبداع، الأبحاث و الدراسات العلمية الأصلية التي لم يسبق لها أن نشرت في مجلة أخرى ورقية أو إلكترونية أو تم عرضها في مؤتمر علمي؛ في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ويمكن النشر باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية و الإنجليزية). كما تهتم مجلة الإبداع بنشر الدراسات التطبيقية والإحصائية ودراسات الحالة فقط، و يكون النشر بالمجلة وفق الشروط التالية:

- يتم إرسال المقال إلكترونيا على عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP في حدود 20 صفحة.
- يكتب المقال باستخدام Microsoft Word، و يكون بخط Traditional Arabic بحجم خط مقياس 14 للغة العربية؛
- الهوامش تكون 4سم أعلى وأسفل الصفحة و3.5سم يمين و يسار الصفحة، وبمسافة بين الأسطر 1سم؛
- تدون المراجع في آخر المقال وباعتماد أسلوب: (APA) ؛
- ترقم الجداول و الأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

– وجوب كتابة عنوان البحث بلغتين إحداها **الإنجليزية وجوبا**، و اسم الباحث أو الباحثين والعنوان المهني والعنوان الالكتروني على الصفحة الأولى؛

– كتابة ملخص المقال باللغة الإنجليزية في الصفحة الأولى؛

– تخضع كافة الأبحاث المرسلة للمجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يتم تبليغ الباحث بنتيجة التقييم، و لا يمكن للباحث الطعن في نتيجة التقييم؛

– لا يتم إرجاع الأبحاث المرسلة للمجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل؛

– يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على الأبحاث المقبولة للنشر دون المساس بمضمون البحث.

الفهرس

الرقم	المؤلفين	العنوان	الصفحة
01	**Chaouadi Sofian** **Houas Mohamed**	Accounting treatment of biological assets according to decision 201 of June 1, 2023, case study of Karfa Mohamed farm	**18-06**
02	**Terfa Mohammed** **Hamla Azzedine** **Dr.AltaqqiOmar**	Future Visions and Directions of Human Resource Management from the Perspective of Classical and Modern Approaches (An Analytical Study of Human Resource Management in Light of the Resource-Based Approach, the Knowledge-Based Approach, and the Technological Approach)	**39-19**
03	**Djennadi Lydia** **Belimane Wissam**	Quality Assurance in Higher Education as a response to the Sustainable Development Goals in Algeria: Descriptive study	**51-40**
04	**Benmessaoud Adem** **Almi Hassiba**	The application of talent management in the organization as a modern trend towards innovative human resources management- a sample of Algerian organizations	**70-52**
05	**labbi-hadjer** **Hamlaoui sakina**	The impact of shared links in global value chains on trade freedom in developing countries	**83-71**
06	**ADELAKUN Ojo Johnson** **SAYAH Fatima** **Yemisi Adelakun**	The Role of Foreign Direct Investment (FDI) in Energy Infrastructure Development in Developing Countries	**96-84**
07	**Belahcene Bilal** **Brahim Ali Amel**	Tourism Investment in Algeria According to Directive Scheme of Tourist Development 2030: Expectations and facts	**104-97**
08	**Boulefa Kheireddine** **Boussaha Mohamed Lakhdar** **Benallouane Djilali Nassim**	The Evolution of the Entrepreneurial Environment for Start-ups in Algeria 2019-2023	**118 -105**
09	**زواوي حميدة**	آليات بناء استراتيجية فعالة لترقية المناولة الصناعية في الجزائر –عرض تجارب دولية–	**138–119**
10	**مولاي نسيبة**	أثر تطبيق نظم المحاسبة الرقمية على تحسين جودة التدقيق الخارجي–دراسة استقصائية لعينة من المدققين الخارجيين والأكاديميين–	**156–139**
11	**دوبال فاطمةالزهراء** **طرشاني سهام**	الإدارة الالكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية –دراسة حالة مستشفى الأخوات باج بالشلف	**174–157**
12	**جدي أسماء**	التحليلات النوعية لتطبيق التدريس الهجين في التعليم العالي الجزائري: دراسة من وجهة نظر الأساتذة	**189–175**

13	**كنار هنية**	التنمية المحلية كإحدى آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول نحو الاقتصاد البنفسجي	**207-190**
14	**سيليني جمال الدين** **حداش أمال**	الكشف التلخيصي السنوي -ERA-كآلية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي	**221-208**
15	**حجار مبروكة**	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق فرص العمل: دراسة حالة ولاية المسيلة خلال الفترة 2018-2023	**235-222**
16	**طيب الزغيمي صورية**	مساهمة الإقتصاد الرقمي في تعزيز الأداء الأكاديمي والإداري في المؤسسات التعليمية دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير لجامعة البليدة2.	**256-236**
17	**ضيف سعيدة** **ضيف أحمد**	نحو تحقيق الرضا الوظيفي من خلال تبني أبعاد جودة الحياة الوظيفية: دراسة استطلاعية لآراء موظفي شركة سونلغاز	**278-257**